

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 12 - 2006/6/16

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويغطي التقرير بنود مختلفة من جدول الأعمال كما يلي:

← الحسابات المراجعة للفترة المالية 2004-2005
(WFP/EB.A/2006/6-A/1/1,2,3)

← استعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشر
(WFP/EB.A/2006/6-C/1)

← استعراض إطار رصد النتائج وإعداد التقارير بشأنها في نظام الإدارة القائمة على النتائج: تقرير المراجع الخارجي للبرنامج
(WFP/EB.A/2006/6-D/1)

← تقرير عن التقدم المحرز في متابعة توصيات المراجع الخارجي
(WFP/EB.2/2005/5-E/1)

← تقرير المفتش العام (WFP/EB.A/2006/6-F/1)

← تحليل عناصر التكاليف في البرنامج (WFP/EB.A/2006/6-G/1)

← تقرير عن الأرصدة النقدية للبرنامج (WFP/EB.A/2006/6-H/1)

← التقرير الثاني عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية
(WFP/EB.A/2006/6-I/1)

← تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف
(المادتان 4-12 و 4-13 (ز) من اللائحة العامة) (WFP/EB.A/2006/6-J/1)

← آخر المعلومات عن خطة البرنامج للإدارة (2006-2007)
(WFP/EB.A/2006/6-K/1)



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2006/6 (A,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2

10 June 2006

ORIGINAL: ENGLISH

نسخة من الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/1594

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

2005/6/8

عزيزي السيد موريس،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التقارير المعنونة:

- الحسابات المراجعة للفترة المالية 2004-2005 (WFP/EB.A/2006/6-A/1/1,2,3)
- استعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشر (WFP/EB.A/2006/6-C/1)
- تقرير عن التقدم المحرز في متابعة توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.2/2005/5-E/1)
- استعراض إطار رصد النتائج وإعداد التقارير بشأنها في نظام الإدارة القائمة على النتائج: تقرير المراجع الخارجي للبرنامج (WFP/EB.A/2006/6-D/1)
- تقرير المقتش العام (WFP/EB.A/2006/6-F/1)
- تقرير عن الأرصدة النقدية للبرنامج (WFP/EB.A/2006/6-H/1)
- تحليل عناصر التكاليف في البرنامج (WFP/EB.A/2006/6-G/1)
- التقرير الثاني عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (WFP/EB.A/2006/6-I/1)
- آخر المعلومات عن خطة البرنامج للإدارة (2006-2007) (WFP/EB.A/2006/6-K/1)
- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان 4-12 و 4-13 (ز) من اللائحة العامة) (WFP/EB.A/2006/6-J/1)

السيد/ جيمس ت. موريس

المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

Via Cesare Giulio Viola,68/70

00148 Rome - Italy



ويسعدني لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لنشر التقرير وعرضه على المجلس التنفيذي في دورته المقبلة كوثيقة كاملة ومنفصلة. وينبغي تزويد اللجنة الاستشارية بنسخة مطبوعة (بجميع اللغات) من الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

المخلص

Rajat Saha (الإمضاء)
رئيس اللجنة الاستشارية بالإنابة



برنامج الأغذية العالمي

مسائل الموارد المالية والميزانية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

- 1- اجتمعت اللجنة الاستشارية مع ممثلي المدير التنفيذي للبرنامج لمناقشة التقارير التالية التي ستعرض على المجلس التنفيذي في دورته القادمة:
 - تقارير للموافقة عليها، وهي الحسابات المراجعة للفترة المالية 2004-2005 (WFP/EB.A/2006/6-A/1/1, 2 & 3)، واستعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشر (WFP/EB.A/2006/6-C/1)، والتقرير الثاني عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (WFP/EB.A/2006/6-I/1)، وآخر المعلومات عن خطة البرنامج للإدارة في الفترة 2006-2007 (WFP/EB.A/2006/6-K/1)؛
 - تقارير للدراسة، وهي استعراض إطار الإدارة القائمة على النتائج لرصد النتائج والإبلاغ عنها (WFP/EB.A/2006/6-D/1)، والتقرير المرحلي عن توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.A/2006/6-E/1)، تقرير المفتش العام (WFP/EB.A/2006/6-F/1)، وتحليل عناصر التكاليف في البرنامج (WFP/EB.A/2006/6-G/1)، والتقرير عن الأرصدة النقدية لدى البرنامج (WFP/EB.A/2006/6-H/1)؛
 - وتقارير للعلم والإحاطة، وتشمل تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (WFP/EB.A/2006/6-J/1).

الحسابات المراجعة للفترة المالية 2004-2005

- 2- تشمل حسابات البرنامج المراجعة للفترة المالية 2004-2005 تقرير المدير التنفيذي عن الإدارة المالية للبرنامج (WFP/EB.A/2006/6-A/1/1)، ورأي المراجع الخارجي والكشوف المالية المراجعة (WFP/EB.A/2006/6-A/1/2)، والتقرير الشامل للمراجع الخارجي عن مراجعة الكشوف المالية للبرنامج (WFP/EB.A/2006/6-A/1/3).
- 3- ويشير المدير التنفيذي في تقريره الثاني عن الإدارة المالية للبرنامج (الفقرة 56 من الوثيقة WFP/EB.A/2006/6-A/1/1)، إلى أن الديون المعدومة وقدرها 7.6 مليون دولار قد تم تغطيتها من الحساب العام خلال الفترة المالية 2004-2005 وذلك وفقا للمادة 12-4 من النظام المالي، وتشمل مساهمات بمقدار 2.9 مليون دولار وحسابات دائنة بمقدار 4.7 مليون دولار. وأشار في الفقرتين 41 و42 أن الديون المعدومة نشأت من الزيادة في المصروفات التي أنفقت في المشروعات في عامي 2000 و2001 من جراء ما يلي: عدم كفاية الرقابة المالية في المكاتب التي لم تكن تستخدم شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات، وعدم وجود معلومات مفصلة عن الأرصدة قيد التحصيل المرحلة من النظم السابقة في عام 2001، والمساهمات في الفترة 1997-2001 التي أنفقت مقابلها مصروفات لكن لم يعد من الممكن تسديدها من تلك المساهمات نظرا لأن المشروعات قد تم إقفالها.
- 4- يشير المراجع الخارجي إلى أن شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات WINGS قد دخل حيز التنفيذ على مستوى عالمي لأول مرة خلال الفترة المالية 2004-2005 وكان من اللازم بذل جهود مهمة لضمان معلومات مالية أكثر شفافية ودقة. وأعرب عن رأي قاطع إزاء الكشوف المالية للبرنامج للفترة المالية 2004-2005 وهو يشير إلى ذلك في تقريره المطول (WFP/EB.A/2006/6-A/1/3) وإلى أنه لم يعثر خلال مراجعة حسابات البرنامج للفترة 2004-2005 على أية عيوب أو أخطاء مهمة تتعلق بدقة الحسابات وشمولها وسلامتها.
- 5- وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يوافق المجلس التنفيذي على الكشوف المالية للبرنامج للفترة المالية 2004-2005 وعلى تقرير المراجع الخارجي كما توصي بأن المجلس علما بإجراء تمويل من الحساب العام بمبلغ 7.6 مليون دولار خلال الفترة لتغطية الديون المعدومة من المساهمات ومن الحسابات الدائنة.
- 6- واقترح المراجع الخارجي عشر توصيات تهدف إلى دعم جهود الأمانة لتحقيق تحسينات في نوعية ومصداقية التقارير المحاسبية والمالية للبرنامج ذلك لأنها تعمل في سبيل التقيد بالمعايير المحاسبية الدولية. وإن التوصية الأولى والمتعلقة لجنة المراجعة، تستلزم إجراء من المجلس التنفيذي. وتلاحظ اللجنة أن هذه التوصيات العشرة قد أدرجت في التقرير عن سير العمل في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي حول عمليات 2004-2005 (WFP/EB.A/2006/6-E/1) مع استجابة مبدئية من الأمانة تشير إلى أن جميع التوصيات قد تمت الموافقة عليها.

7- ويتضمن التقرير عن سير العمل في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي معلومات عن التوصيات واستجابة البرنامج والإجراءات التي اتخذتها الأمانة حتى ديسمبر/ كانون الأول 2005 ومايو/ أيار 2006. وفيما يتعلق بالتوصيات التي أشير إليها بأنها استكملت، فإن اللجنة ترى أنه قد يكون من المفيد توسيع تقرير سير العمل ليشمل عمودا جديدا يتضمن ملاحظات المراجع الخارجي وبخاصة فيما إذا كان المراجع الخارجي قد ثبتت من الحالات المستكملة ووافق عليها.

الإدارة القائمة على النتائج

8- ويخلص المراجع الخارجي، في استعراضه لإطار الإدارة القائمة على النتائج بشأن رصد النتائج والإبلاغ عنها (WFP/EB.A/2006/6-D/1)، إلى أن هذا الإطار يوفر أساسا سليما للتطوير المتواصل للإدارة القائمة على النتائج وهو يمثل رباطا متينا بين الخطة الاستراتيجية للبرنامج والأهداف الإنمائية للألفية وتغطية شاملة لمجالات العمل المهمة للمنظمة. ومن بين المجالات التي تم تحديدها بغية تحسينها، احتياجات أصحاب الشأن وجمع البيانات الموثوقة التي يمكن في ضوءها تقييم الأداء.

9- وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة حول تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في منظمات الأمم المتحدة يتيح تحليلا مقارنا لمختلف المناهج المطبقة في عموم المنظمة. ويشير المفتشون إلى أن البرنامج، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، كان ضمن المنظمات التي اتبعت الأسلوب الأكثر منهجية وانتظاما في تنفيذها للإدارة القائمة على النتائج استنادا إلى إطار تم وضعه بصورة واضحة كاستراتيجية إدارية شاملة تهدف إلى تحقيق تغييرات في أسلوب عمله.

10- كذلك يشير المفتشون إلى صعوبات استخدام منهج مشترك ضمن منظومة الأمم المتحدة نظرا للتباين في المصطلحات والتعاريف التي تستخدمها المنظمات. ومع أن اللجنة تدرك أن كل وكالة لديها نشاطها الخاص بها ووسائلها الإدارية وثقافتها، إلا أنها تشدد على أهمية استخدام مجموعة مشتركة من المصطلحات والأساليب الأساسية في عموم منظومة الأمم المتحدة. وهذا من شأنه أن يزود الدول الأعضاء بمزيد من الشفافية ويسهل المقارنة بين الموارد المطلوبة والنتائج المتحققة في عموم مختلف الوكالات وفي تحديد الأولويات.

آخر المعلومات عن خطة الإدارة للفترة 2006-2007

11- وفي إطار تحديث خطة الإدارة للفترة 2006-2007 (WFP/EB.A/2006/6-K/1) يطلب المدير التنفيذي من المجلس أن يوافق على نقل مبلغ 20 مليون دولار إلى حساب الاستجابة العاجلة من حساب تسوية خدمات دعم البرامج والإدارة. وتلاحظ اللجنة من إبلاغها على الجدول 4 من نفس الوثيقة، أن رصيد أول المدة المحدد لحساب تسوية خدمات دعم البرامج والإدارة في 2006/1/1 بلغ 122 مليون دولار ومن المتوقع أن يبلغ 77 مليون دولار في نهاية الفترة المالية. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن تحديد الرقم المستهدف للملائم لحساب التسوية هذا قد نوقش بالتفصيل في الوثيقة المتعلقة باستعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشر (المقطع من الوثيقة WFP/EB.A/2006/6-C/1)، (انظر كذلك الفقرات 14 إلى 17 التالية).

12- كذلك ورد اقتراح بتخصيص مبلغ 3.7 مليون دولار من حساب تسوية خدمات دعم البرامج والإدارة لضمان التنفيذ المتوافق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأحييت اللجنة علما، بناء على طلبها، بأن هذا المبلغ مخصص أساسا لبناء القدرات والتدريب. وهو يتضمن موارد لوظائف الفنيين الذين يتوقع تدريبهم بعد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتمويل تدريب الموظفين الميدانيين في تطبيق أساليب العمل الجديدة التي يتوقع لها أن تتسق مع السياسات المحاسبية الجديدة بخصوص الأصول الثابتة وتقييم الموجودات واستحقاقات الموظفين. ويتضمن الجدول 1 من التقرير الثاني عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (WFP/EB.A/2006/6-I/1) (انظر كذلك الفقرات 18 إلى 21 التالية)، تفاصيل عناصر التكلفة في المبلغ المطلوب، وهو 3.7 مليون دولار.

13- وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات المدير التنفيذي الواردة في الفقرة 33 من التقرير المتعلق بأخر معلومات خطة الإدارة للفترة المالية الراهنة.

استعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشر

14- وفقا للقرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثانية لعام 2005 (2005/EB.2/9)، باستعراض معدل استرداد تكاليف الدعم غير المباشر في الدورة السنوية لعام 2006 والذي طالب فيه الأمانة بتقييم منافع ونتائج تطبيق معدل ثابت لتكاليف الدعم غير المباشر بالمقارنة مع معدل يستند إلى التكاليف الفعلية، يقدم المدير التنفيذي تحليلا لإيرادات تكاليف الدعم غير المباشر مقارنة بمصروفات خدمات دعم البرامج والإدارة خلال الفترة 2004-2005 واقتراحا بشأن وضع منهجية لتحديد معدل تكاليف الدعم غير المباشر (WFP/EB.A/2006/6-C/1). وتشير اللجنة إلى أن استعراضا أوليا لطرائق معدل تكاليف الدعم غير المباشر قد تم عرضها في فبراير/ شباط 2006 (WFP/EB.1/2006/6-A/1).



15- ويتضمن التقرير تحليلاً لإيرادات تكاليف الدعم غير المباشر ومصروفات دعم البرامج والإدارة خلال الفترة 2004-2005 وخلال فترة مدتها 10 سنوات، بالإضافة إلى العوامل الرئيسية التي تقضي إلى فروقات بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشر ومصروفات دعم البرامج والإدارة، وجوانب القوة والقصور في تسوية إيرادات تكاليف الدعم غير المباشر مع مصروفات دعم البرامج والإدارة خلال فترة معينة أو خلال فترة زمنية أطول امتداداً ومنهج يسعى لتخفيف خطر حدوث عجز بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشر ومصروفات دعم البرامج والإدارة للمنظمة. ويقترح المدير التنفيذي منهجية لتحديد معدل لتكاليف الدعم غير المباشر لكل فترة مالية على حدة على أساس أحدث الكشوف المالية المراجعة والمتاحة مع مراعاة التغيرات في هيكل التكاليف والمستوى المتوقع للمساهمات للفترة المالية المخططة، فضلاً عن رصيد أول المدة والمستوى المستهدف لاحتياطي تسوية تكاليف الدعم غير المباشر. وتشيد اللجنة بالتحليل الشامل والواضح الذي قدمه المدير التنفيذي في هذا التقرير.

16- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المستوى المستهدف لاحتياطي تسوية تكاليف الدعم غير المباشر قد اقترح لتغطية المصروفات غير المباشرة لمدة 4 أشهر أو ما يعادل 66 مليون دولار في الفترة المالية 2006-2007. وإن معدل تكاليف الدعم غير المباشر، الذي حسب للفترة 2006-2007 على أساس هذه المنهجية، سوف يبلغ 7.25 في المائة. وإذا ما أخذت في الحسبان إيرادات تكاليف الدعم غير المباشر (وقدرها 53 مليون دولار) والمصروفات المخططة لدعم البرامج والإدارة (51 مليون دولار) للربع الأول من عام 2006 والصعوبات الإدارية في تغيير معدل تكاليف الدعم غير المباشر في منتصف أية فترة مالية، يقترح المدير التنفيذي الإبقاء على المعدل الراهن لتكاليف الدعم غير المباشر وقدره 7 في المائة.

17- وتوصي اللجنة أن يطلب المجلس التنفيذي من الأمانة تطبيق المنهجية المقترحة بشأن تحديد معدل تكاليف الدعم غير المباشر في خطط الإدارة المقبلة وأن توافق على الاقتراح الذي يقضي بالإبقاء على معدل تكاليف الدعم غير المباشر للفترة المالية 2006-2007 على مستوى 7 في المائة وأن يحاط علماً بالمستوى المستهدف لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة وقدره 66 مليون دولار للفترة المالية الراهنة.

تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

18- إن المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على إقرار البرنامج للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أن يبدأ موعد التنفيذ في 2008/1/1 (WFP/EB.A/2006/6-I/1). ومعلوم أن الرؤساء التنفيذيين للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة قد وافقوا على توصية الإدارة رفيعة المستوى بشأن إقرار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عموم منظومة الأمم المتحدة على أن يكون التنفيذ مرحلياً حيث يقوم عدد قليل من المنظمات، من بينها البرنامج، بتطبيق هذه المعايير بدءاً من 2008/1/1، في حين تقوم غالبية المنظمات بتطبيق تلك المعايير بدءاً من 2010. أما التنسيق فيما بين هيئات منظومة الأمم المتحدة، فسوف يضمنه مشروع المعايير المحاسبية للأمم المتحدة تحت رعاية شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية رفيعة المستوى.

19- وكما أشير في التقرير، فقد تم وضع خطة عمل وميزانية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في البرنامج وتم تعيين مدير للمشروع وبدئ بتنفيذ المشروع في مطلع عام 2006. وللمشروع انعكاسات رئيسية على الممارسات المحاسبية وإعداد الميزانيات والتقارير المالية ونظم معلومات الإدارة في البرنامج. وأحيطت اللجنة علماً بأن استراتيجية البرنامج تهدف إلى دمج المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عملية الارتقاء بمشروع شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات WINGS. وفي واقع الأمر، فإن القرار بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يضع البرنامج في موقع أفضل للارتقاء بمشروع شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات WINGS في صورة رزمة جديدة من SAP (نظم وتطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات)، ذلك لأنه يعفي من المجهود الكبير اللازم لتنسيق البرمجيات مع المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وسوف تقوم الأفرقة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبمشروع WINGS بالتنسيق الوثيق لجهودهم.

20- وتلاحظ اللجنة أن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سوف يستلزم تعديلات في النظام المالي، وهي تعديلات ستعرض على المجلس التنفيذي وفقاً للنظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج. وتشدد اللجنة على أهمية ضمان التنسيق على مستوى المنظومة فيما يتعلق بهذه المسائل، وذلك من خلال الآليات التي وضعتها اللجنة الإدارية رفيعة المستوى وأيضاً اقتسام المعارف والخبرات مع سائر منظمات أسرة الأمم المتحدة التي تتبع حالياً أو سوف تتبع في المستقبل أسلوباً مماثلاً. وإن الدروس التي تعلمها البرنامج بصفته المنظمة الأولى التي تتحول إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مشفوعة بالخبرات المكتسبة في مجال إصدار معياري من رزمة البرمجيات لنظم SAP ERP (تطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات) سوف تكون مفيدة على وجه الخصوص في سائر منظمات أسرة الأمم المتحدة.

21- وتوصي اللجنة أن يوافق المجلس التنفيذي على أن يطبق البرنامج المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كشوفه المالية على أن يبدأ التنفيذ اعتباراً من عام 2008، فضلاً عن الموافقة على التكاليف التقديرية لتنفيذ هذه المعايير في البرنامج وقدرها 3.7 مليون دولار.

تقرير المفتش العام

22- يتضمن تقرير المفتش العام (WFP/EB.A/2006/6-F/1) معلومات عن شعبة خدمات الرقابة ومواردها، وعن الأنشطة المنفذة في مجالات المراجعة والتحقق والتفتيش، والتحديات الإدارية التي أبرزتها شعبة خدمات الرقابة واستجابة إدارة المنظمة، والخسائر والاسترداد، وتتبع أفضل الممارسات، والتعاون مع بقية وحدات الرقابة والحكومات المضيفة، ونظرة تمهيدية على الأعمال المخططة خلال الفترة المالية الراهنة.

23- ويبرز المفتش العام في الفقرتين 41 و42 مدى استجابة إدارة البرنامج ومشاركتها في تتبع توصيات شعبة خدمات الرقابة ومنهجها يستند على التعاون بين هذه الشعبة والإدارة العليا لحل قضايا الرقابة. وتلاحظ اللجنة باهتمام مستوى التنسيق مع المراجع الخارجي وسائر وكالات الرقابة التي وردت في الفقرة 48 من التقرير.

24- ويشير المفتش العام في الفقرة 37 إلى أن الخسائر التي سجلت في الفترة المالية 2004-2005 قد بلغت 8.8 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة مهمة بالمقارنة مع الخسائر التي سجلت في الفترات السابقة. وتستذكر اللجنة أن المراجع الخارجي قد اقترح عشر توصيات بشأن تدعيم الرقابة في أعقاب استعراضه لترتيبات الإبلاغ عن خسائر الأغذية بعد التسليم إلى المجلس التنفيذي ويشير إلى أن ثلاث من هذه التوصيات قد اكتمل تنفيذها في 2006/3/31.

25- ويتضمن الملحق الثالث من تقرير المفتش العام ملخصاً بأهم الحالات والتحقيقات التي أجرتها شعبة خدمات الرقابة خلال الفترة المالية. وترى اللجنة أنه قد يكون من المفيد لو تم تطويع الموجز ليشتمل ما إذا كانت تلك الحالات تتعلق بموظفين دوليين أو محليين.

26- وتبقى اللجنة الاستشارية انشغالها إزاء الاستنتاجات التي توصل إليها المفتش العام فيما يتعلق بالمشتريات. ففي الفقرتين 29 و30 يشير إلى أن عدداً من جوانب القصور في ممارسات الشراء قد استرعى انتباه الإدارة إليها بما في ذلك عدم توافر إجراءات الشراء الرسمية بشأن عقود الشحن البحري، وضرورة تحديث الكتيبات التوجيهية بشأن السلع الغذائية وغير الغذائية، والافتقار إلى إجراءات رسمية بشأن اختيار الموردين، وعدم كفاية الالتزام باشتراطات الإبلاغ قبل إبرام العقود، وعدم التقيد بالقواعد والأحكام والسلطات المفوضة وخصوصاً في حالات الطوارئ. وهو يشير إلى أن إدارة البرنامج قد وافقت المضي في تعزيز الرقابة بجعل لجنة السلع والنقل والتأمين ولجنة مشتريات الأغذية في المقر الرئيسي أكثر نشاطاً وجدوى وأن تصدر كتيبات وخطوط توجيهية محدثة.

27- وأشار المفتش العام إلى جوانب نقص خطيرة وهي تشير من وجهة نظر اللجنة إلى عيوب تنظيمية في آليات المراقبة الأساسية. وفي ضوء اللامركزية الشديدة في الهيكل التنظيمي للبرنامج، والذي يعمل في أوضاع جغرافية شديدة التباين في نحو 80 بلداً في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وتتجاوز قيمة مشترياته ثلاثة مليارات دولار، فإن مخاطر الغش والإهمال وسوء الإدارة والاستعمال كلها أمور لا يمكن التقليل من شأنها. ويجب إعطاء أهمية كبرى للمراقبة الداخلية الفعالة وأيضاً لآليات التثبيت من فعاليتها. وإن اللجنة الاستشارية مهتمة باستجابة إدارة البرنامج والتي لا تبدو متكافئة مع القضايا المثارة. وفي رأي اللجنة، فإن جوانب القصور التي أشار إليها المفتش العام لا يمكن معالجتها بمجرد تحديث مجموعات التعليمات الإدارية.

28- وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يطلب المجلس التنفيذي من المدير التنفيذي إجراء تقييم للهيكل التنظيمي للمشتريات وعمليات الشراء والرقابة الداخلية المطبقة والأخطار التي تواجه التنظيم الموجود حالياً. وينبغي مطالبة المدير التنفيذي بتقديم مقترحات للإجراءات التصحيحية اللازمة لتعزيز الرقابة الداخلية وموافاة المجلس في دورته القادمة بتقرير عن الإجراءات المتخذة في هذا المضمار.